قضايا سياسية

اسم المقال: الانعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. إبراهيم حربي إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7591
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003▽

Political repercussions of the phenomenon of international money laundering in Iraq After 2003

أ.م.د. إبراهيم حربي إبراهيم (*) Ass.pro.Dr . Ibrahim Harbi Ibrahim

الملخص:

أصبحت عمليات غسيل الأموال من أكثر الجرائم انتشارا وسرية وتنظيماً في جميع أنحاء العالم ومبعث قلق للمسؤولين في إطار مكافحتها للفساد بشكل عام ، كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى مشاكل مباشره على الجوانب السياسية والإقتصادية والاجتماعية وتفقد الدولة سيطرتها على "السياسة" العامة للبلد، لأنها تساهم في تعزيز حالـة اختلال التوازن والاستقرار للبلد واللذان يعتبران الركيزة الأساس لتحقيق الرفاهية والتنمية والتطور لاي مجتمـع الأمر والذي يؤثر سلبا على المصلحة العامة للدولة من الناحية السياسية لما تسببه من "تهديد للاستقرار السياسي" الذي يؤدي إلى "نشر الفساد السياسي" من خلال الاستعانة بغسيل الأموال ونشره ضمن "القطاع الحكومي" في الدول هذا بالإضافة إلى "الإضرار بالمصلحة العامة من الناحية الاجتماعية"، ولخطورة هذه المشكلة تسعى الدولة العراقية إلى مكافحة غسيل الأموال بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة .

الكلمات المفتاحية : الانعكاسات السياسية . مفهوم غسيل الأموال .

Abstract:

Money Laundering Has Become One Of The Most Widespread, Secretive, And Organized Crimes Worldwide, Causing Concern For Officials In Combating Corruption In General. It Is Linked To Illicit Activities That Generate Significant Financial Returns, Leading To Direct Problems On Political, Economic, And Social Aspects. Money Laundering Undermines The State's Control Over Public Policy, Contributing To A Disruption Of The Balance And Stability Of The Country, Which Are Fundamental Pillars For Achieving Prosperity, Development, And Progress In Any Society. This Negatively Impacts The Public

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/15 تاريخ القبول: 2024/2/11 تاريخ النشر: 2024/3/31

(*) – معهد تكنولوجيا / بغداد – الجامعة التقنية الوسطى ، Ibraheemharbi@yahoo.com

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Interest Of The State Politically, As It Poses A Threat To Political Stability, Leading To The Spread Of Political Corruption Through The Use Of Money Laundering Within The Gove.

Keywords: Political repercussions , The concept of money laundering .

المقدمة :

يمكن القول إنه منذ السنوات القليلة الماضية احتلت جريمة غسيل الأموال وطرق "مكافحتها الموقع الأبرز في الأجندة السياسية العالمية خاصة بعد أن اتضحت صلتها الوثيقة بتمويل عمليات الإرهاب الدولي وما لها من عظيم الأثر على الأضرار بالمصالح العامة للدولة التي تسعى الحكومات للحفاظ عليها."وقد ارتبطت عمليات غسل الأموال بممارسة أنشطة غير مشروعة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية، كتجارة المخدرات والسلاح والرقيق الأبيض والأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم . وفي العراق وبسبب غياب الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار عمليات الفساد الاداري والمالي بشكل كبير فقد شكل غسيل الأموال فرصة كبيرة للمتنفذين والفاسدين لتحويل أموالهم التي حصلوا عليها بطرق غير شرعية الى أموال شرعية وقانونية، هذا بالإضافة الى ان العراق يفتقد الى الاحصائيات والبيانات الخاصة بعمليات غسيل الأموال ومقدارها .

أهمية البحث : كونها تسلط الضوء على تحليل واقع الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال في العراق بعد عام 2003 حيث شهدت معدلاتها ارتفاعاً ملحوظاً في المجتمع العراقي خصوصاً بعد فترة الحرب العدوانية عام (2003) وتزامن انتشارها مع ضعف وتلكؤ الأجهزة الأمنية وازدياد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا مما ترك الباب مفتوحاً أمام الكثير من عناصر القرار السياسي لكي تمارس عمليات غسيل الاموال في العراق بحرية شبه مطلقة وفي ضوء الأخطار التي نجمت عن انتشار هذه الجريمة في مجتمعنا العراقي "وما خلقته من آثار سلبية على أفراد المجتمع ومؤسساته البنيوية"، ان خلق مشكلة اجتماعية تستحق الكشف عن مسبباتها وآثارها المختلفة من خلال البحث العلمي، اذ يمكن أن تسفر عنه هذه الدراسة عن نتائج، وما تنتهي إليه من توصيات وما تتضمنه من حقائق وآراء ومعلومات، تؤدي إلى إمكانية وضع هذه الجريمة تحت السيطرة، بحيث يمكن مواجهتها بفاعلية.

هدف البحث : تحديد وسائل الحد من هذه الظاهرة وتقليل اثارها السلبية على الصعيد السياسي ووضع بعض التوصيات التي من شأنها تقليص هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها من خلال .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. التعرف على مشكلة غسيل الاموال في العراق لما له من آثار سلبية على مستوى الاستقرار السياسي للبلد.
2. توجيه النظر للباحثين والدارسين بضرورة البحث والتوصل الى وسائل تؤدي الى القضاء على تلك الظاهرة.
3. المساهمة في الحد من ظواهر الارهاب "والفساد إلأداري والمالي" من خلال مكافحة القضاء على الانعكاسات "السياسية لظاهرة غسيل الاموال" وبذل العناية اللازمة من قبل صناع القرار السياسي للحد من تلك الظاهرة.
4. الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تكون مفيده للمهتمين بالموضوع.

اشكالية البحث : على الرغم من محاولات الادارة السياسية لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق إلا نها في تزايد مستمر . وتتفرع عن هذه الاشكالية تساؤلات عديدة :

- ما هي أبرز **«الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال في العراق بعد عام 2003»** ؟
- ما هي جوانب القصور في مكافحة تلك الظاهرة التي اتبعتها الحكومة ؟
- ما هي التوصيات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

فرضية البحث : تعد عملية غسيل الاموال من الجرائم السياسية والتي لها تأثيرات سلبية على أساس وجود المجتمع وبنية الدولة والتي تهدد امن وسيادة البلد وذلك لارتباطها بأنشطة مالية غير مشروعة وتعاملات خارج حدود القانون ويعد العراق من الدول المرشحة بان تكون مركز لعمليات غسيل الاموال الدولية .

الاطار المنهجي للبحث : اعتمد الباحث على الجانب النظري اذ يتضمن جمع المعلومات لإغناء الدارسة بالمعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي بغية تحليل وتحديد الاهمية حيث تم الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث ، لإيضاح وتفصيل موضوع البحث فسيتم تناوله في اولا: مدخل مفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال :1-" تعريف غسيل الأموال في اللغة والاصطلاح"

2- مدخل مفاهيمي لظاهرة "غسيل الأموال" ، وثانيا : اهم العوامل المساعدة لاتساع ظاهرة غسيل الاموال في العراق ، وثالثا: «الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال" ورابعا اهم الاليات" لمكافحة غسيل الاموال في العراق" ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولا : مدخل مفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال:

1- تعريف غسيل الأموال في اللغة والاصطلاح :

- المعنى اللغوي لكلمة غسل : "غَسَلَ الشيء يَغْسِلُه غَسْلاً وغُسْلاً" ، وقيل : الغَسْلُ المصدر من غسلت ... وشيء مغسول وغسيل ، والجمع "غَسْلى وغُسَلاء" ، كما قالوا "قتلى وقُتلاء" ، وكلمة غسل تدل على "تطهير الشيء المتسخ وتنقيته بالماء ونحوه"[1].
- المعنى اللغوي لكلمة مال : معروف ما مَلَكْتَه من جميع الأشياء ، والجمع أموال ، وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم، ويقال تمول فلان مالاً إذا اتَّخذ قينة "ابن ، "فالمال في اللغة : كل ما "يملكه الفرد أو تملكه الجماعة" [2] .
- وفي الاصطلاح غسل الاموال باعتباره ظاهرة اجرامية حديثة، لم يعرف تحديدا، فتشير بعض الدراسات الى أن استخدام هذا المصطلح بدأ كمصطلح وكظاهرة اجرامية في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة بين عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٠ عندما استخدمه رجال الأمن "للدلالة على ما تقوم به "عصابات المافيا" من شراء للمشروعات والمحال التجارية بأموال غير مشروعة أموال قذرة (Dirty Money) " ومن ثم خلطها برؤوس أموال وأرباح من تلك المشروعات لإخفاء مصدرها عن أعين السلطات القانونية"، وعاد هذا المصطلح للظهور بشكل واسع اعلاميا في أثناء ما عرف بفضيحة "ووترجيت" عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة [3] .

2- مدخل مفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال:

خلال الحرب العالمية الثانية للفترة (1939 – 1945) قامت الحكومة الامريكية وعن طريق وزارة الخزانة الامريكية بعملية "الموطن الامن" حيث متابعة الاموال التي يتم غسلها من قبل "المصارف السويسرية" لصالح النظام "النازي الالماني"، إذ تم استرجاع الاموال المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين [4]. ولا تعتبر ظاهرة غسيل الأموال ظاهرة جديدة، بل هي قديمة قدم الحاجة إلى إخفاءالثروات المتحصلة من

---

(1) – محمد عبدالكريم المومني واخرون ،"غسيل الاموال وآثاره الاقتصادية وسبل العلاج في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي" ، جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد – 4 / العدد – 44 / 2017 ص26.

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(3) – عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسيل لالموال: أسبابها وآثارها ، جامعة تكريت ، مجلة آداب الفراهيدي | المجلد (١٥) العدد (٥٢) | كانون الثاني 2023 ص 399.

(4) – زينب شلال عكار واخرون ، "شخيص ظاهرة غسيل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي" (2017 و 2018) . مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ دراسات ادارية , المجلد 15, العدد 30, ، تشرين الاول 2021، ص 180.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أنشطة غير مشروعة. ويرجع تعبير "غسيل الأموال " إلى العقد الثاني من القرن الماضي، حيث لجأت "عصابات المافيا " إلى "حيلة جديدة للهروب من عيون الأمن عن طريق أنشاء "غسالات الغسيل الملابس"، وكانت هذه الغسالات تعمل بالفئات المالية الصغيرة المتحصلة من هذا الغسيل. وفي آخر اليوم "كانوا يضيفون أرباح المغسلة جزءا من تجارة المخدرات لتتم بذلك تنظيفها، دون ان يرتاب أحد في أمر المبالغ الكبيرة التي كانوا يجمعونها" [1] .

وفي ظل التطور التاريخي لغسيل الاموال فقد اختلف الباحثون والمتخصصون في تفسير غسيل الاموال اذ لا يوجد اتفاق عام بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال ، ويرجع اول تعريف لهذه الجريمة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمبرمة بفيينا عام ،1833 قد نصت الاتفاقية على ثلاث صور لغسيل الاموال في ان "تحويل الاموال او نقلها مع العلم بانها مستمدة من جرائم المخدرات واخفاء او تمويه حقيقة الاموال او مصدرها، واكتساب او حيازة او استخدام الاموال مع العلم وقت تسليمها بانها مستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الاخرى [2] .

وقد عرف غسيل الاموال بتلك العملية التي يتم بمقتضاها، إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير المشروعة مثل "تجارة المخدرات، الفساد، القمار، الدعارة الاختلاس تجارة السلاح المحظورة على الأفراد، تقاضي الرشاوي التهريب"، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات "التحويلات المالية والنقدية"، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذا المشروع ومن ثمة انفاقها واستثمارها في اغراض مشروعة [3] .

وعرف كذلك بانه جزء من نشاط اجرامي يدر عائداً مالياً عالياً ويهدف غسيل الاموال الى اخفاء مصادر الاموال واستخدامها ضمن انشطة مشروعة تخدم المجتمع في جزء منها [4] .

---

(1) – عبدالله عزت بركات، "ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا "، المجلد (3) ، العدد (4) ، 5 / 6 / 2006 ، ص 219.

(2) – "فيصل غازي فيصل و م.م. وضاح عايد عبد ، الاثار الاقتصادية لجريمة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد (16) العدد (خاص) ج 2 (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارةالالزمات) ، 2020 ، ص 348" .

(3) –عبدالله عزت بركات، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مصدر سبق ذكره ، ص 217 .

(4) –زينب شلال عكار واخرون ، تشخيص ظاهرة غسيل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي (2017 و 2018).مصدر سبق ذكره ص 181.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانيا : اهم العوامل المساعدة لاتساع ظاهرة غسيل الاموال في العراق :

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في نمو هذه الظاهرة واتساعها وبالامكان تصنيف تلك العوامل الى ما ياتي [1] .

1. الخطف والإرهاب :

بعد التقلبات السياسية التي شهدها العراق بعد عام (2003) وخصوصاً بعد دخول قوات الاحتلال الامريكي إلى العراق. فقد ساهمت هذه القوات المحتلة بشكل كبير في كسر آليات الضبط الرسمي أو التشجيع على ذلك، من خلال قيامها بإلغاء وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع وجهاز الامن والمخابرات والمؤسسات القانونية [2] . تبين لدى كثير من المجرمين ان عمليات الخطف بمختلف انواعها، اصبحت من اهم الوسائل التي تعتمد عليها التنظيمات الارهابية المسلحة لتوفير الاموال التي تضمن استمرار عملها، حيث تستخدم بعض هذه التنظيمات ومنها تنظيم داعش الإرهابي وتنظيم القاعدة، عمليات خطف الرهائن كوسيلة ضغط ومصدر للتمويل بالإضافة إلى استغلال عمليات الخطف والإعدام كوسيلة للدعاية ونشر الرعب والإرهاب. للحصول على فدية مالية، إن الجماعات الإرهابية حصلت على فدية مالية تقدر بنحو 120 مليون دولار ما بين 2004 و2012. ، وأنه في السنوات الأخيرة جعلت القاعدة والمجموعات الارهابية المنبثقة عنها من عمليات الخطف الأسلوب الجوهري في الحصول على إلايرادات [3] . وشهدت عمليات الخطف في العراق تراجعا بنسبة كبيرة مقارنة عما كانت عليه قبل سنوات حين كانت البلاد تعيش في حالة فوضى أمنية. ورغم الإجراءات الأمنية التي تنفذها القوات الحكومية العراقية، تشهد بغداد أعمال عنف يومية، بينها حوادث اختطاف بين الحين والآخر، وخطف عشرات الأجانب في العراق خلال السنوات الماضية، من بينهم 20 قطريا في أواخر العام 2015 وأطلق سراحهم في نيسان/أبريل 2016. غالبا ما تستهدف مدنيين بهدف الحصول على فدية [4] .

(1) – فلاح خلف الربيعي، ظاهرة غسيل الأموال وسبل التصدي لها في العراق الحوار المتمدن، العدد 2246 نشر بتاريخ 9 / 4/2008 على الموقع الالكتروني شوهد بتاريخ 20 / 1 / 2024 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130729 :

(2) – رباح مجيد محمد الهيتي، الاثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع – جامعة بغداد، 2005، ص 160 – 159.

(3) – عبد الامير رويح ، خطف الرهائن .. ارهاب بديل من اجل البقاء، سياسة هنف وارهاب ، نشر بتاريخ 2 / 5/ 2016 على الموقع الالكتروني شبكة النبأ شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 ، https://mail.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/6194 :

(4) – بيروت – (أ ف ب) ، خطف ثلاثة لبنانيين بينهم رجل أعمال في العراق، نشر بتاريخ 25 / 10 /2017 على الموقع الالكتروني مصراوي ، شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 ، https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2017/10/25/1178942/ :

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. **الاتجار بالبشر:** ان تقدير إيرادات جرائم الاتجار بالبشر بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي يضعها في المرتبة الثالثة أو الرابعة قائمة الأنشطة الإجرامية (من حيث الإيرادات) [5] . أن هذه الظاهرة موجودة، وتهدد المجتمع العراقي، خصوصاً المعوقين والأطفال والفتيات، ومعدلات الاتجار بالبشر في ارتفاع مستمر من جرّاء كثرة العصابات التي تمارس هذه الجريمة، ورغم أن السلطات الأمنية تلاحقهم، وتعتقل الكثير من العصابات، وأكدت منظمة "المصير" العراقية، توثيقها "ارتفاعا صادما" في أعداد جرائم الاتجار بالبشر التي يقع ضحيتها النساء والأطفال، معتبرة أن الأسباب المباشرة ترجع إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وتصاعد قوة عصابات الجريمة المنظمة، وزيادة عمليات بيع الأعضاء عالمياً، فضلاً عن تفشي الاستغلال الجنسي والتسول والإكراه على العمل[1] .

3. **تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية الأخرى:** "تشكل المخدرات تحديا لسلطة الدولة وللمؤسسات المسؤولة عن امن المواطنين وسلامتهم للقدرات المالية التي تمتلكها الجماعات الاجرامية والارهابية" التي تستخدم بالضغط على صناع القرار وتصبح تلك الجماعات متحكمة بالقرار السياسي الذي يضعف السلطة الرسمية للدولة ويحدث الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات السياسية عن طريق المكاسب المالية العالية التي يحققها تجار المخدرات والتي يستخدم جزءا منها لتقديم "الرشوة للمسؤولين الحكوميين"،[2] ، "فيتمكن تجار المخدرات من تحدي الدولة لما يمتلكوه من الثروة والقوة، واستخدامها في تمويل العصابات الإجرامية والجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية لزعزعة استقرار المجتمع، واتسعت الآثار السياسية للمخدرات فاتخذت شكل الحرب لامتلاك عصابات المخدرات جيوشا مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة لحماية نفسها وتأمين تجارتها، من أجل حصولها على التمويل الكافي واللازم لشراء الأسلحة وتجنيد الأفراد المدمنين واستخدامهم كجواسيس وعملاء لها، وتمويل الحملات الإرهابية، مما يشكل خطرا على أمن الدولة، إذ تمثل أرباح المخدرات غير المشروعة مصدرا رئيسا لتمويل الجماعات الإرهابية المحلية والدولية" [3]، وبدأت معضلة "انتشار ظاهرة تجارة المخدرات في العراق" بالتفاقم بعد "الغزو الأمريكي عام 2003،" إذ ساهم الانفلات

(1) – مينا فاتف ، غسل الأموال الناتج عن جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،المنامة – مملكة البحرين ، 2021، ص 14 .

(2) – زيد سالم ، الاتجار بالبشر.. تفشي الجريمة في العراق رغم جهود المكافحة، نشر بتاريخ 28 / 2 /2023 على الموقع الالكتروني العربي الجديد ، شوهد بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، https://www.alaraby.co.uk/society/ :

(3) – ضفاف كامل كاظم ، ظاهرة المخدرات في العراق وآثرها على الأمن الوطني العراقي . مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 1–2، العدد 13، (2022) ص 14 .

(4) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأمني الذي شهده العراق بعد الغزو، فضلاً عن ضعف الجهود الرسمية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، في اتساع هذه التجارة ووصولها إلى حدود غير مسبوقة ففي عام 2022 أعلنت وزارة الداخلية، عن إحصائية بعدد المقبوض عليهم بتهمة المتاجرة بالمخدرات وترويجها في البلاد خلال الاشهر العشرة من السنة تم ضبط (360) كيلوغرام من المخدرات وأكثر من (14) مليون حبة مخدرة والقبض على (1380) مطلوب وارتفع العدد ليصل الى (13680) متهما بالتجارة والرتويج والتعاطي في نفس العام من بينهم (350) حدثا و (190) امرأة فضلا عن ضبط (360) كيلوغرام من المواد المخدرة واكثر من (14) مليون و (500) ألف حبة من حبوب الكبتاجون والمؤثرات العقلية. وتفكيك شبكات تجارة وترويج للمخدرات والقبض على أكثر من (1000) متهم خلال أول شهر من عام 2023 فيما أشار مراقبون إلى أن أعداد المتورطين بالمخدرات في ارتفاع مستمر يسبب الاخفاق الامني في السيطرة على الظاهرة المتفشية في البلاد حتى باتت ظاهرة شبه يومية والتي تنخر في جسد المجتمع العراقي[1] . حيث سبق وان تم القبض على نجل محافظ النجف (السابق لؤي الياسري)، واثنين من أصدقائه وهم في طريقهم إلى بغداد ومعهم 6 كيلوغرامات من الحشيش و 7000 حبة. وحكم عليه بالسجن 15 عاما ولكن الرئيس العراقي (برهم صالح)، أصدر عفواً عنهم بعد تدخل رئيس الوزراء. تم إلغاء العفو بسبب الاحتجاجات العامة. وكشفت التحقيقات أن نجل محافظ النجف المتورط في هذه التهمة، هو ضابط في جهاز المخابرات العراقي، ويحمل هويات تعريفية ووثائق لتسهيل حركته صادرة عن أرفع المؤسسات الأمنية [2]، وتحظى تجارة المخدرات في العراق بغطاء حزبي أسهم في توسيع نطاقها، حيث توظَّف إيراداتها لدعم النفوذ السياسي، أو لتغطية نفقات السلاح والتغلب على الإجراءات الحكومية [3].

4. **التجارة غير المشروعة في "الأسلحة النارية والذخائر "** : اذ تستخدم عمليات غسيل الاموال في توفير الدعم المالي و تمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الانقلابات العسكرية و السياسية على

(1) – بكر خضر الصبيحي، أمننة المخدرات نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات"، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023 ، ص4.

(2) – سياسيون متورطون، تقرير يتتبع تدفق المخدرات للعراق ومحنة مواجهتها ضباط وفظات يقتلون ان تحركوا، نشر بتاريخ 17 / 3 /2022 على الموقع الالكتروني iQ NEWS ، شوهد بتاريخ 3 / 2 / 2024 ،. https://www.iqiraq.news/society/36035--.html :

(3) – فراس الياس، تعاظُم تجارة المخدرات في العراق: الأبعاد الداخلية والخارجية ، نشر بتاريخ 25 / 3 /2022 على الموقع الالكتروني مركز الامارات للسيلسات ، شوهد بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، hhttps://epc.ae/ar/details/featured/ta-azum-tijarat-almukhadirat-fi-al-iraq-al-abaad-addakhilia-walkharijiattps://bit.ly/3szOnEr :

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مستوى العالم [4] وتعد هذه التجارة مصدرا من "مصادر الاموال غير المشروعة " ويتم هذا النوع من التجارة بسرية، وتقدر العوائد السنوية لهذا النوع من التجارة غير المشروعة بنحو (500) بليون دولار [5] ويُعد سوق مريدي، وهو أكبر الأسواق الشعبية في بغداد لبيع المواد المستخدمة ويقع في ضاحية مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد، من أكثر الأسواق العراقية التي توفر الأسلحة للمواطنين العاديين. وتتوفر فيه جميع أصناف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مع أعتدة متنوعة. وتجري عملية بيع وشراء الأسلحة أمام مرأى ومسمع قوات الأمن القريبة من هذه الأسواق، إلا أنها لا تتدخل منعاً لوقوع صدامات قد يسقط فيها قتلى أو جرحى أو يتم تهديد عناصر الأمن أو مقاضاتهم عشائرياً ، وأن "سوق مريدي وأسواقا أخرى في الشعب وحي أور وبغداد الجديدة على مستوى العاصمة بغداد، توفر أنواعاً كثيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. وتُساهم برفد الباعة العاديين في عموم محافظات العراق، عبر مهربين يعملون في هذا المجال منذ عام 2003، وأن معظم تجار الأسلحة في بغداد لديهم علاقات مع قيادات أمنية مهمة وسياسيين ورجال دين وشيوخ عشائر." وهناك اسلحة هي من ترسانة الجيش السابق وتجهيزات الجيش الحالي ومخلفات الحرب على تنظيم داعش أو ما يعرف بالغنائم حالياً، لكن هناك أسلحة حديثة، قسم يرد من إقليم كردستان إلى بغداد، وآخر يعتقد أنه يسرب من المخازن التابعة للدولة ضمن آفة الفساد، التي تتيح لمسؤولين استبدال السلاح الحديث بالقديم [1]."

5. **انتشار الفساد السياسي والإداري** : "قبل البدء في غمار الانعكاسات السياسية لغسيل الاموال" لابد أن نتفق على قاعدة موضوعية "مفادها مادام هناك اموال مهربة يعني هناك فساد مؤسساتي في الدولة صاحبة تلك الأموال" ، وما يتصل بهما من جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العامة [2]، وأهم "وأخطر عمليات غسيل الأموال تنتج عن سوء استخدام السلطة السياسية" أو

(1) – ستار جابر خلاوي ، مسؤولية مراقب الحسابات في ظل ظاهرة غسيل الاموال ، جامعة بغداد،، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد 2 العدد 8 ، 2009 ، ص 135

(2) – زينب شلال عكار واخرون ، تشخيص ظاهرة غسيل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي (2017 و 2018) ، مصدر سبق ذكره ، ص 185.

(3) – زيد سالم، "تجارة الأسلحة في العراق برعاية أمنية ومليشياوية، نشر بتاريخ 19 / 8 /2021 على الموقع الالكتروني، العربي الجديد ، تقارير عربية ، شوهد بتاريخ 3 / 4 / 2024 ، https://www.alaraby.co.uk/politics/:

(4) – اكرم غالب علي معروفاً. ناظر أمحد المنديل ، ((التأثير السليبي لعدم إعادة الاموال المهربة إلى بلدانها الاصلية على حقوق الانسان)) ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد (3) ، المجلد (25) (2023) ، ص62.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الإدارية ومن مظاهر النشاط الفاسد التهرب الضريبي والقروض بلاضمانات (سرقة أموال البنوك والرشوة والتربح من الوظائف العامة والعمولات مقابل عقود الأسلحة والسلع الرأسمالية والاستثمارية وأنشطة السوق السوداء [3] ، إن نجاح الأموال غير المشروعة في الإفلات من ملاحقة السلطات الأمنية واستخدام الأموال القذرة في تصرفات نقدية وعينية يشجع الآخرين على الانزلاق في مستنقع الجريمة فيساعد على زيادة معدل الجرائم الاجتماعية كالسرقات والنصب والاحتيال وتزوير النقد[4] ، ومن خلال الشكل رقم (1) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه العالمي والعربي ، اذ يعتمد المؤشر في تصنيفه ومنح الدرجات لـ 180 دولة، على (13) مصدراً للمعلومة، والتي تعدها مؤسسات عالمية متخصصة وغير حكومية، حيث يتم احتساب الدرجات ما بين(0) إلى (100) درجة، وكلما اقتربت الدرجة إلى الـ100 كانت الدولة أقل فسادا. حيث حصل العراق على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (154) عالميا والمرتبة (13) عربيا ، وقدد حقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلىأن الوضع السياسي ما زال متردياً.على هذا المستوى تفتيتاً وطائفياً فضلا عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش»[5] , وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة ال26 عالميا والأولى عربيا على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة الـ40 عالميا، وتذيلت الصومال وسوريا واليمن وليبيا القائمة.

(3) – ليلى عاشور الخزرجي ، ظاهرة غسيل الاموال رؤية اقتصادية تحليلية معاصرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 1, العدد 6 ، 2012 ، ص 235.

(4) – أحمد بن سلّمان ، ((جرائم غسل الاموال فّي ضوء الشرّيعة والقانون)) ، ط1 ، الرّياض ،(2000) ، ص 126 .

(5) – باسم علي خريسان، (العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021) ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دائرة المنظمات غير الحكومية (2022)، ، ص9 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

شكل (1)

ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023



المصدر : سياسة عربية ، تصنيف الدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد للعام 2023 (إنفوغراف)، على الموقع الالكتروني، عربي21، بتاريخ ،2024/1/31 شوهدة بتاريخ 2024/2/4 : https://arabi21.com/story/1570418/

6. تطور عمليات التجارة الإلكترونية: تتسم هذه العمليات بارتفاع حجمها اذ تصل الى عشرات المليارات سنويا، ونظرا لتعدد عمليات البيع والشراء التي تتم حول العالم فانه يصعب التأكد من مشروعية جميع العمليات والتي تتم باستخدام الطرق الالكترونية لتسديد المدفوعات [1] . اذ أسهمت التجارة الالكترونية في تطوير "عمليات غسيل الأموال" بفضل ما يرتبط بها من نقود الكترونية

(1) – فيصل غازي فيصل و. وضاح عايد عبد، الاثار الاقتصادية لجريمة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مصدر سبق ذكره ص 352.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

افتراضية اذ تختزل الكتل النقدية الكبيرة في أقراص الكترونية صغيرة يمكن نقلها من بلد إلى آخر"[2]. كما أن استخدام شبكة الانترنت أدت هي الأخرى إلى توسع عمليات التحايل من خلال استخدامها من قبل عصابات غسيل الأموال للاستفادة من السرعة الخاطفة للتحويلات النقدية عبر العالم، أو بين الحسابات في الدولة الواحدة، وتبين أن (25%) من الرسائل الالكترونية المرسلة بين البنوك والأشخاص لا تتضمن المعلومات التفصيلية الخاصة بهذه التحويلات، وساعد الظرف الاستثنائي الذي يمر به العراق في تصاعد العمليات الإرهابية بدعم من دول أخرى، من مصادر الاموال غير المشروعة في العراق [1] .

7. **عوامل البيئة الداخلية** : يمكن القول ان العوامل التي ادت الى ولادة ظاهرة غسيل الاموال هي البيئة الداخلية التي تتسم بالاختلالات الهيكلية وضعف السياسات العامة التي تصيب الاقتصاد القومي ، والفوضى المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة فتح "الحدود العراقية " مع العالم بدون قيد او شرط ويساعد ذلك سهوله تداول الاموال وتحويلها الى الخارج وضعف القطاعات الإنتاجية على توفير "السلع والخدمات "وتوقف العديد من "الانشطة الاقتصادية " اما بسبب التخريب او التدمير أو المواد الأولية او انقطاع لتيار الكهربائي. وعدم " الاستقرار السياسي والاقتصادي والانفلات الامني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها وشيوع تجاره الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكل انواعها" [2] .

8. **عوامل البيئة الخارجية** : استغلت الكثير من القوى السياسية وأطراف دولية إقليمية معادية للعراق حالة الفوضى الامنية التي يعيشها قطرنا العراقي تحت الاحتلال الامريكي منذ عام (2003) وضعف السيطرة والرقابة الامنية على المنافذ الحدودية للعراق، فعملت على تشجيع تسلل عناصر إجرامية منظمة عبر الحدود الدولية إلى داخل العراق، لتعمل على زعزعة الامن والنظام داخل المجتمع العرقي من خلال القيام بعمليات مبرمجة تستهدف بشكل خاص العملية السياسية العراقية

(2) – عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسيل لاموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 405 .

(1) – منظمة الشفافية الدولية ، غسيل الاموال في العراق: مفاهيم واسرار ، نشر بتاريخ 5 / 2 /2017 على الموقع الالكتروني مركز الروابط للبحوث والدراسات ، شوهد بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، https://rawabetcenter.com/archives/40373 :

(2) – بلاسم جميل خلف ، ظاهرتـــي الفســـاد وغسيـــل الامـــوال .... أسبابهما ومخاطرهما ودورهما في تمويل الارهاب في العراق وسبل المعالجة. مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد السابع _ العدد 19 _ الفصل الثاني _ لسنة 2012 ، ص 35.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المؤثرة في المجتمع ، جاعلة من العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية[3] ، بالاضافة الى ان سياسات الانفتاح واستمرار الاختلالات الهيكلية والعلاقات المفتوحة على الاسواق المالية العالمية هي الاساس في نمو هذه الظاهرة حيث تؤدي الاسواق العالمية قدراً من نمو ظاهرة غسيل الاموال وبنسبة 25% من حجم العمليات ، وما يفعل ذلك وينمي الظاهرة هو المناخ الذي افرزته العولمة التي انشأت اسواق جديدة ليست لها موقع جغرافي ويصعب السيطرة عليها ، وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية ، واعلان بعض الدول قبول الاموال غير المشروعة وتقدم لها تسهيلات مقابل فوائد [4] .

ثالثا : الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال

1. **السيطرة على النظام السياسي** : " تؤدّي الثروات الطائلة والدخول غير المشروعة"، ومن ثم النجاح في إخفائها وتمويه مصدرها غير المشروع في "إطار عملية غسل الأموال"، إلى جعل أصحاب هذه الدخول مصدر قوّة وسيطرة ونفوذ على النظام السياسي" من خلال السيطرة على المراكز الحساسة والمراتب العليا في الدولة وذلك بفضل ما لديها من امكانيات مادية ، تؤدي الى زعزعة الأمن واستقرار المجتمع [1] . اذ التهمت عمليات غسل الأموال الكثير من واردات العراق المالية طيلة سنوات ما بعد 2003، لكن الفضيحة التي عُرفت باسم سرقة القرن التي أهدرت 2.5 مليار دولار بشكل غير قانوني من حساب مصرفي للحكومة العراقية وتم غسلها من خلال بنوك خاصة، تعدّ كبرى حالات الفساد عبر غسيل الأموال في البلاد. اذ أعلن القضاء العراقي عن تورط 5 شركات عراقية في سرقة الأموال العامة. وأعلنت المحكمة أنها استدعت عشرات المسؤولين الحكوميين العاملين في وزارة المالية، ونوابا سابقين، بتهمة التواطؤ في هذه القضية" [2] .

2. **ظاهرة الرشوة والفساد السياسي:** يؤدي "غسيل الاموال" الى أنتشار وتفشي ظاهرة " الاقتصاد الاسود" والذي يشتمل على ترقي نخبة من الافراد الى الحكم، ويتضح فيما بعد أن وصولهم الى

(3) – خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ،330 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006، ص.35.

(4) – أحمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا ، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد السابع والستون ، 2007، ص 227 .

(1) – الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عمليّة غسل المال، مجلة الاجتهاد والتجديد ، مركز البحوث المعاصرة في لبنان ـ بيروت ، السنة العاشرة ، العددان (38–39)، 2016. ص 324

(2) – شبكات، سرق 2.5 مليار دولار.. المتهم الأول بسرقة القرن في قبضة العدالة فبماذا يشكك العراقيون ، نشر بتاريخ 26 / 10 /2022 على الموقع الالكتروني الجزيرة، ، شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 : https://www.aljazeera.net/programs/

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب" الاموال غير المشروعة أن أصحاب الاموال القذرة "هم من أوصل هذه النخبة الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما سيمتعهم بالحصانة البرلمانية وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات، "مما سيؤدي الى حدوث حالة من الارباك المحلي تجاوز سلطة القانون والحد من صلاحيات المنظمات الدولية" [3] ." فالانعكاسات السياسية التي ينتجها الفساد هي ذاتها تنطبق على غسيل الأموال، ومن ثم فإن سمعة النظام السياسي على المستوى العالمي تعد من أكثر ما يهم الأنظمة الحاكمة" ؛ إذ أصبحت الدول ترتبط علاقتها مع عدد من الأنظمة العالمية وفقاً لسمعتها السياسية، وكذلك بالنسبة للمنظمات المانحة للمساعدات ترتبط مساعدتها وفقاً للتقارير المتعلقة بالفساد في تلك الدول مما يدفعها في بعض الأحيان إلى وضع شروط معينة قد تمس سيادة تلك الدولة، ويترك "الفساد انعكاسات سلبية على النظام السياسي برمته، فالعملية الانتخابية ستتأثر نتائجها مما يتيح الفرصة لوصول اشخاص فاسدين إلى سدة الحكم وانتشار سياسة تكميم الأفواه وتشويه العملية الديمقراطية لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات التشريعية قرارات اقتصادية واجتماعية مصيرية ومن خلال دخول الفاسدين لهذه المؤسسات وتتخذ القرارات تبعاً للمصالح الشخصية"[4]. كما ستكون هناك أزمة ثقة نتيجة قيام الفساد وتهريب الأموال المتأتية منه وتدمير الثقة القائمة بين المواطنين والدولة، وفي الوقت ذاته سيكون هناك إخفاق حكومي حتمي في الداخل وإضعاف سيادي أيضاً لهيبة الدولة في الخارج. "وكذا سيكون هنالك تأثيراً سلبياً من ناحية غياب القدوة السياسية وتفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء "السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية والقضائية" وهي أكثر العوامل تسبباً في انتشار الفساد السياسي" [1].

3. **العنف والتطرف** : يمكن القول بإن الظلم الذي يمارسه النظام السياسي في بعض الدول، فضلا عن العجز والضعف في الاداء السياسي يسهم في نشوء وولادة التنظيمات والحركات الارهابية والمتطرفة[2]، لذلك لم يقتصر التطرف على الدين فقط بل كذلك السياسة هي الاخرى قد تعرضت

(3) – أحمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا ، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

(4) – اكرم غالب علي معروفاً. و ناظر أمحد المنديل ، ((التأثير السليبي لعدم إعادة الاموال المهربة إلى بلدانها الاصلية على حقوق الانسان)) ، مصدر سبق ذكره ص63.

(1) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(2) – حمياز سمير، أشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الامريكية في مجال مكافحة الارهاب الدولي – دارسة حالة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ،2014 ص86.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

له ودخل إليها من خلال تحوله الى عنف وإرهاب ضد الاخرين، فانعدام الثقة بين السلطة والشعب نتيجة الفساد وضعف الاداء الحكومي، فضلا عن استغلال الحكام مناصبهم في تحقيق اهداف ورغبات شخصية على حساب الشعب، عوامل تسببت في انتشار ونشوء التطرف من اجل تغيير هذا الواقع والحصول على حقوقهم المادية والمعنوية، خاصة وإن الدول لاسيما القوية منها تستخدم ابشع وسائل العنف والترهيب لاستغلال الافراد ولا يوجد من يحاسبها على ذلك مما يولد الشعور بالحقد والنقمة في نفوس شعوبها [3]. بالاضافة الى تكميم افواه وانتهاك حريات الافراد الاخرين في التعبير مما يؤدي الى دفعهم نحو العنف والتطرف من اجل تغيير واقعهم الذي يعيشونه ، ويعد القهر والحرمان من قبل الحكومات في المجتمعات أحد أهم اسباب الانعكاسات السياسة التي تولد وتؤدي الى انتاج التطرف، لان التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع الواحد وبين الحكومة ومن يدور في فلكهم، يشعر الانسان في هذه المجتمعات بأنه مهان وحقوقه مسلوبة [4] ، مما يولد النقمة والغضب والتمرد والتطرف وتنفيذ "العمليات التخريبية ضد الانظمة الحاكمة " في أطار الصراع على السلطة السياسية [5] .

4. **اختراق وافساد هياكل بعض الحكومات** : اذ ان القائمين على عمليات غسيل الأموال أصبحوا يشكلون قوة اقتصادية داخل الدولة وهذا يعني التدخل في توجيه قرارات الحكومة بما يخدم مصالحهم الشخصية وذلك عبر دعم اشخاص متنفذين في الدولة لغرض الوصول الى مركز القرار السياسي وكذلك الحال بالنسبة لحيتان الفساد بشقيه المالي والإداري [6] . "والذي يشتمل على ترقي نخبة من الافراد الى الحكم، "ويتضح فيما بعد أن وصولهم الى الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب الاموال غير المشروعة أن أصحاب الاموال القذره هم من أوصل هذه النخبة الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما سيمتعهم بالحصانة البرلمانيه وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات، مما سيؤدي الى حدوث حالة من الارباك المحلي لتجاوز سلطة القانون" [1] . وتجدر الإشارة " لعملية غسل الأموال،

(1) – زينب محمد إبراهيم ، التطرف: أنواعه وأثارة في المجتمع الاسلامي وطرق علاجه، مجلة الدراسات الاسلامية والبحوث الاكاديمية، العدد 97، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ، 2019، ص454.

(2) – كريم شاتي السراجي، ظاهرة التطرف الديني دراسة في الاسباب والاثار، مجلة كلية الفقه، العدد14، جامعة الكوفة ، 2011 ص251.

(3) – عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسيل لالموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 407 .

(4) – ربيعة عطا الله السعدي ، دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال، وزارة المالية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي – تحديات الإصلاح والتطوير ، نحو عراق أخضر لعام المجلد(1 – 7) ، 2022 ، ص486

(5) – أحمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا ، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وما يترتب عليها من أرباح "طائلة وثروات هائلة"، سواء أكانت "ثروات مادية أو غير مادية"، منقولة أو غير منقولة، من شأنها أن تمكّن أصحابها من "اختراق وإفساد هيكلة بعض الحكومات " [2] .

5. **السياسة الخارجية** : تؤثر عملية غسيل الأموال على السياسة الخارجية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية من خلال تحجيم علاقتها الدولية مع الدولة التي يجري فيها عمليات غسل الاموال او تخفيض تمثيلها الدبلوماسي او تنبيه رعاياها بعدم استثمار اموالهم في تلك الدولة[3].

6. **المؤسسات الدولية** : الاضرار بسمعة الدولة، وبخاصة لدى المؤسسات الماية الدولية ، اذ تتأثر الدولة المنتشر فيها غسيل الاموال بعلاقتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى فسياسة الاقتراض من هذه المؤسسات المالية الدولية تخضع لمعايير ثابتة في السياسة المصرفية كما انها تسير على برامج اقتصادية محددة مع الدولة المقترضة. وان عدم التزام الدولة المقترضة بهذه المعايير والضوابط المفروضة عليها بسبب عدم وجود مناخ اقتصادي مستقر وعوامل الاصلاح فيها منعدمة مما يؤدي بذلك بنتيجتها السلبية بالإضرار بعلاقتها مع تلك المؤسسات المالية [4] .

7. **تمويل "النزاعات الدينية والعرقية والطائفية"**: استغلال الاعلام الموجه في سبيل تحقيق مصالحهما الضيقة اذ يجعل اصحاب هذه الثروات مصدر قوة وسطوة وسيطرة على "النظام السياسي" والاعلامي والقضائي وتأجيج "النزاعات العشائرية والفتنة الطائفية" [5] من خلال تمويل الجماعات الارهابية من الاموال المغسولة لفرض قوتهم على المجتمع وهذا ما حدث بالعراق. [6] ،

8. **التأثير على "البنيان السياسي لبعض المرشحين في الانتخابات البرلمانية"**: إذ يلجأ كبار "تجار المخدّرات" إلى الإنفاق على "الدعم المالي" لبعض المرشحين؛ وذلك من أجل خوض «انتخابات المجالس النيابية والبلدية، فيقومون بتمويل الدعاية الانتخابية لهؤلاء النوّاب؛ وذلك لغرض مساعدتهم، والتأثير على المناخ الديمقراطي، والمشاركة في تزوير الانتخابات ؛ من أجل وصول بعض تجار المخدّرات أو مَنْ ينوب عنهم إلى مناصب سياسية هامة بالدولة اوعضوية المجالس

(2) – د. الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عمليّة غسل المال، مصدر سبق ذكره ، ص 326 .
(3) – ربيعة عطا الله السعدي ، دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال، وزارة المالية، مصدر سبق ذكره ، ص486
(4) – عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسيل لالموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 407 .
(5) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(6) – هاني السبكي ، هاني عيسوي غسيل الاموال ، دار الثقافة ، عمان ط1 ، 2015 ، ص 166.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

"النيابية والبلدية ذات التأثير السياسي"، واستغلال "الاموال المغسولة" فى تمويل الارهاب ومن ثم يكتسبون حصانة برلمانية»، ويصبحون في مأمن من المساءلة الجنائية [7].

رابعاً. اهم الاليات لمكافحة غسيل الاموال في العراق:

1. تجريم ظاهرة "غسيل الاموال" في العراق:

إن إدراج "العراق بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها حالياً ضمن الدول الجاذبة لغسيل الأموال كان من أحد الأسباب التي دعت الحكومة إلى إصدار القانون الخاص بمكافحة غسيل الأموال لعام 2004 ، وفتح مكتب للإبلاغ عن عمليات غسيل الأموال" [1].

2. تفعيل الاجهزة الامنية والقانونية:

إتخاذ الخطوات الاساسية لاقامة حكومة شرعية ذات سيادة وطنية، هي الحجر الاساس لعودة تشكيل الاجهزة الامنية والقانونية على نحو موضوعي سليم، وتأكيد هيبتها أمام أفراد المجتمع، بعيدا عن السلبيات التي ارفقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، والعمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم "غسيل الاموال" ومكافحة "العصابات المنظمة" التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار "المليشيات" والاحزاب الطائفية والسياسية [2] .

3. التعاون وتبادل المعلومات الوطنية والدولية :

لم تعد جريمة غسيل الأموال تخص دولة بعينها بل أصبحت قضية عالمية ، لان الأموال التي تنشأ عن الجريمة تتحرك عبر الدول سعيا وراء التمويه والاستثمار بعيداً عن احتمالات الضبط والمصادرة ، مستفيدة من الثغرات القائمة في التشريعات الوضعية والإجراءات القانونية المنفذة لها ، وبعد أن أدركت دول العالم خطورة جريمة غسل الأموال وبسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة من

---

(7) – الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عمليّة غسل المال، مصدر سبق ذكره ص 326.

(1) – فايز الظفيري ، مواجهة جرائم غسيل الاموال ، ط1 ، الكويت ، مجلس النشر التعليمي لجنة التأليف والتعريب والنشر ، (2004) ، ص 46.

(2) – احمد عبد العزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، مجلة آداب الرافدين ، عدد خاص . مؤتمر كلية الاداب العلمي الرابع العدد، (4/47) ،2007 ص 122.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حيث التعقيد والتعتيم، والأضرار البالغة التي تسببها لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بدأ التفكير في وضع سياسات تكفل مكافحتها ، من خلال التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها القانون الداخلي وان تنظر لتلك الغاية في انشاء وحدة المعلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال لجمع الدول الاطراف لضمان ونجاح اليات مكافحة غسيل الاموال [3].

الخاتمة :

أصبحت عمليات غسيل الأموال من أكثر الجرائم انتشارا وسرية وتنظيماً في العراق بعد عام (2003) ومبعث قلق للمسؤولين في إطار مكافحتها للفساد بشكل عام ، كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى مشاكل مباشره على الجوانب السياسية وتفقد الدولة سيطرتها على السياسة العامة للبلد، لانها تساعد في تعظيم حالـه اختلال التوازن والاستقرار للبلد واللذان يعدان الركيزه الاساس لتحقيق الرفاهيه والتنميه والتطور لاي مجتمــع الأمر الذي يؤثر سلبا على المصلحة العامة للدولة من الناحية السياسية لما تسببه من "تهديد للاستقرار السياسي" من خلال الانعكاسات السياسية الذي يؤدي إلى نشر "الفساد السياسي" من خلال الاستعانة بغسيل الأموال ونشره ضمن القطاع الحكومي في الدول هذا بالإضافة إلى "الإضرار بالمصلحة العامة" من الناحية الاجتماعية، ولخطورة هذه المشكلة تسعى الدولة العراقية إلى مكافحة غسيل الأموال وانعكاساتها السياسية بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة العراقية ، وقد خلص الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها فيما يلي .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

1. تؤثر عملية "غسيل الأموال" على السياسة الخارجية وتؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار والسلام الدولي .

(3) – محمد نوذر فردوسيو و رافد عمي طابور العطواني ، معالجة جريمة غسل االموال في القانون العراقي واالسناد الدولي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 13 ، العدد 3 (2023) ، ص 1759.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. تتسم "عمليات غسيل الاموال" بالتعقيد الشديد لغرض إخفاء مصدر تلك الاموال وغالبا ما تكون قيمة الاموال المغسولة كبيرة.
3. ان عمليات غسيل الاموال تتم بأموال متحصلة من جريمة، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة الأمن للبلد وازدياد معدلات الجريمة .
4. جريمة غسيل الاموال جريمة دولية ولاجل مكافحتها أو الحد منها لابد من تظافر جهود الاسرة الدولية والاقليمية والتعاون في تبادل المعلومات.
5. تعدد مصادر ظاهرة غسيل الاموال على جرائم منها (أعمال الجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات والاسلحة والاتجار بالبشر وتجارة بيع ألأطفال) .
6. التوسع الكبير بتجارة المخدرات والاعضاء البشرية والارهاب مع انعدام الجانب الاخلاقي والديني .
7. غياب الإرادة السياسية هو أحد أهم الأسباب الرئيسية لمعالجة هذه الآفة، لأن غالبية الطبقة السياسية تمارس الفساد وتحمي الفاسدين. فعادة ما يكون الجناة والفاسدون الذين يمارسون عمليات "غسيل الأموال" هم من أصحاب النفوذ والقوة ويمتلكون أذرع مسلحة تقوم بتصفية أي شخص أو أي مسؤول يعترض عليهم.
8. ان توجيه جزء من غسيل الاموال لتمويل الفساد السياسي هدفه زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في العراق ، فقد يكون نتيجة لصراعات سياسية دولية ومباراتها على الساحة العراقية ، وقد تكون ناتجة عن صراعات بين حركات سياسية قد يكون البعض منها في العملية السياسية . أو داخل الحكومة او البعض منها خارج الدولة الغرض من ذلك افشال حتى البرنامج السياسي للحكومة .
9. هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي وغسيل الاموال، فالمجموعات الارهابية تلجأ إلى الطرق غير المشروعة كليا لتنفيذ مخططتها، لانه السبيل الوحيد لهم هو الاتجار بالمخدرات لبناء قوتهم في ضل الصعوبات التي تواجهها دول العالم من تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الاخير خطرا الأمن القومي والدولي .

التوصيات:

1. اهمية عقد مؤتمرات وندوات تهدف الى نشر الوعي لدى المواطنين بالمراقبة والابلاغ عن تصرفات الاشخاص الذين يمارسون جرائم. تتعلق بالانشطة غير المشروعة ، ومن خلال وسائل الاعلام ايضا.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. الاستفادة من خبرة عدد من المصارف التي تتجه نحو "مكافحة غسيل الاموال" والاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية لتبادل الخبرات ومتابعة تطورات الجريمة ومكافحتها.
3. انشاء فروع امنية ضمن اجهزة الدولة ترتبط مع البنك المركزي تعمل ضمن كادر الامن الوطني من اجل مكافحة ظاهرة "غسيل الاموال" والتي تخص تجارة البشر والمخدرات والارهاب .
4. اصدار عقوبات صارمة ضد الاتجار بالبشر والمخدرات وتجار السلاح .
5. محاربة الفساد السياسي والمالي . والذي يعد الممول الرئيسي لعمليات هذه الجريمة، كونه – الفساد– يفسح المجال للحصول على الأموال غير المشروعة الوهمية. ، دون رقابية قانونية مشددة.
6. ملاحقة مجرمي غاسلي الاموال وتسليمهم الى العدالة من خلال الانتربول الدولي والقاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم .
7. نظراً لأهمية الاستقرار السياسي في التأثير في الأداء السياسي للدولة ، يتعين على صانع القرار. السياسي ضرورة التعامل مع الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال من جذورها بهدف تقليل تأثيره السلبي على المتغيرات السياسية المختلفة.
8. اتّسع نطاق جرائم غسل الأموال إلى حدود خارجة عن الأقاليم، حيث أصبحت تهدّد استقرار وسلامة الأنظمة السياسية وهياكل الحكومات، بل تهدّد كذلك الأمن والسلم الدوليين، ما يستدعي اتّخاذ تدابير مضادة ووقائية من جانب المجتمع الدولي.

References:

1 .Hamyaz Samir, The Problem of Intervention and Sovereignty in Light of the American Strategy in the Field of Combating International Terrorism - A Case Study of the Middle East, unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University, 2014.

2 .Rabah Majeed Muhammad Al-Hiti, Social Impacts of the Collapse of State Authority in Iraq, unpublished doctoral thesis, Department of Sociology - University of Baghdad, 2005.

3 .Ahmed bin Suleiman, Money Laundering Crimes in Light of Sharia and Law, 1st edition, Riyadh.(2000) ,

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4 .Basem Ali Khresan, (Iraq in the Global Corruption Perceptions Index 2021), Al-Bayan Center for Studies and Planning. , Baghdad, Department of Non-Governmental Organizations .(2022)

5 .Bakr Khader Al-Subaihi, "Securitization of Drugs towards a New Strategy to Combat Drugs," Al-Bayan Center for Studies and Planning Publications Series, 2023.

6 .Khader Abbas Atwan, The Future of the Phenomenon of Political Violence in Iraq, Arab Future Magazine, Issue 330, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.

7 .Fayez Al-Dhafiri, Confronting Money Laundering Crimes, 1st edition, Kuwait, Educational Publishing Council, Authorship, Arabization and Publishing Committee,(2004) ,

8 .Mina Fatf, Money Laundering Resulting from the Crimes of Human Trafficking and Migrant Smuggling, Middle East and North Africa Financial Action Task Force, Manama - Kingdom of Bahrain, 2021,

9 .Hani Al-Sabki, Hani Issawi, Money Laundering, House of Culture, Amman, 1st edition, 2015.

10 .Ahmed Hadi Salman and Laheeb Touma Mikha, Repercussions of the Money Laundering Phenomenon, Al-Mustansiriya University, Journal of Management and Economics, Issue Sixty-Seven, 2007.

11 .Ahmed Abdel Aziz, the causes of the increase in kidnapping crimes and their effects on Iraqi society, a descriptive and analytical study, Al-Rafidain Arts Journal, special issue - Fourth Scientific Arts College Conference, Issue (47/4), 2007.

12 .Akram Ghalib Ali is known. Nazer Ahmad Al-Mandil, The negative impact of not returning smuggled funds to their countries of origin on human rights, Journal of the Faculty of Law, Al-Nahrain University, Issue (3), Volume (25.(2023) (

13 .Bakr Khader Al-Subaihi, "Securitization of Drugs towards a New Strategy to Combat Drugs," Al-Bayan Center for Studies and Planning Publications Series, 2023.

14 .Sheikh Hassan Aqa Nazari and. Ali Hashem Al-Baydani, The Effects of the Money Laundering Process, Al-Ijtihad and Renewal Magazine, Center for Contemporary Research in Lebanon - Beirut, Tenth Year, Issues (38-39), 2016.

15 .Balasim Jamil Khalaf, the phenomena of corruption and money laundering... their causes, risks, and role in financing terrorism in Iraq, and ways to address them. Journal of Accounting and Financial Studies - Volume Seven - Issue 19 - Chapter Two - 2012.

16 .Rabia Atallah Al-Saadi, The role of banks in confronting the phenomenon of money laundering, Ministry of Finance, Journal of Financial and Accounting Sciences, Special Issue of the Banking Sector Conference - Challenges of Reform and Development, Towards a Green Iraq for the Year, Volume (1 – 7), 2022

17 .Zainab Shalal Akkar and others, diagnosing the phenomenon of money laundering in Iraq, an analytical study for two years (2017 and 2018). Journal of the College of Administration and Economics/Administrative Studies, Volume 15, Issue 30, October 2021.

18 .Zainab Muhammad Ibrahim, Extremism: Its Types, Effects in Islamic Society, and Methods of Treating It, Journal of Islamic Studies and Academic Research, Issue No. 97, Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, 2019.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

19 .Sattar Jaber Khalawi, the auditor's responsibility in light of the phenomenon of money laundering, University of Baghdad, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 2, Issue 8, 2009,

20 .Defaf Kamel Kazem, the drug phenomenon in Iraq and its impact on Iraqi national security. Journal of Law and Political Science, Volume 1-2, Issue 13.(2022) ,

21 .Abdul Razzaq Abdullah Saeed, Money Laundering Crime: Its Causes and Effects, Tikrit University, Al-Farahidi Adab Magazine | Volume (15) Issue (52) | January, 2023,

22 .D. Abdullah Ezzat Barakat, the phenomenon of money laundering and its economic and social effects at the global level. North African Economics Journal, Volume (3), Issue (4), 6/5/2006.

23 .Faisal Ghazi Faisal and Waddah Ayed Abd, The economic effects of the crime of money laundering on the Iraqi economy and ways to address it, Tikrit University / College of Administration and Economics / Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / Volume (16) Issue (Special) Part 2) Fourth Scientific Conference: Economics Invisibility and Crisis Management), 2020,

24 .Karim Shati Al-Saraji, The phenomenon of religious extremism, a study of its causes and effects, Journal of the College of Jurisprudence, Issue 14, University of Kufa, 2011.

25 .Laila Ashour Al-Khazraji, The Money Laundering Phenomenon: A Contemporary Analytical Economic View, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 6, 2012,

26 .Muhammad Abdul Karim Al-Momani and others, Money Laundering and its Economic Effects and Methods of Treatment in the Positive Economy and the Islamic Economy, Tikrit University - College of Administration and Economics / Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / Volume - 4 / Issue - 44 / 2017.

27. Muhammad Nawther Firdausi and Rafid Ammi Tabor Al-Atwani, Treating the Crime of Money Laundering in Iraqi Law and International Attribution, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Volume 13, Issue 3 (2023).

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : " https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/